# ماذا يجري في الفناء الخلفي للبيت الأبيض؟

**■ وسام سعد**

عندما بدأ اهتمام العالم بمجموعة «بريكس» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) أطلق زعماء هذه الكتلة المكونة من كبري الاقتصاديات الصاعدة، نظاماً مالياً بديلاً عن منظومة «بريتون وودز» (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وذلك خلال اجتماع غير مسبوق مع جميع قادة أميركا الجنوبية.

وعلي الرغم من تواضعه النسبي حتى الآن، بلوَر قرار تأسيس بنك التنمية الجديد، وكذلك اتفاق احتياطي الطوارئ، إرادة هذه الدول الخمس في مواجهة أدوات العولمة بصيغة جديدة لا تعدّ الولايات المتحدة فيها القوة المهيمنة.

ولكن ربما كان أبرز ما يعنيه لواشنطن مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول مجموعة «بريكس» الذي انعقد في الفترة 14–16 من الشهر المنصرم في مدينة «فورتاليزا» شمال شرق البرازيل ثم في العاصمة «برازيليا»، هو الدلالة الواضحة على ما يحدث الآن في ما اعتبرته الولايات المتحدة الفناء الخلفي لها.

لقد وافق رؤساء دول «اتحاد دول أميركا الجنوبية» (يوناسور) على الدعوة إلى الاجتماع مع نظرائهم من بلدان «بريكس: ديلما روسيف (البرازيل)، فلاديمير بوتين (روسيا)، ناريندرا مودي (الهند)، شي جين بينغ (الصين) و جاكوب زوما (جنوب أفريقيا).

ولكن كان رئيس أوروغواي، خوسيه موخيكا – الذي يحافظ على علاقة ودية وثيقة مع إدارة باراك أوباما– أفضل من أعرب عن التغيّرات التي تحدث في أميركا اللاتينية في علاقاتها مع العالم.

فبعد العشاء الذي جمعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بوينس آيرس، والاجتماع المنعقد بينهما في برازيليا، قال موخيكا إنّ تواجد روسيا والصين يُعتبر «طريقاً جديداً يعكس أهمية المنطقة، وربما يبدأ العالم في تقييمنا بصورة أفضل».

لقد قوبل الرئيس بوتين – الذي هو على خلاف متصاعد مع واشنطن، والذي طرد مؤخراً من «مجموعة الدول الثماني الكبرى»، بسبب دور روسيا في أوكرانيا ـ بترحيب حار في المنطقة، واستغلّ جولته أيضاً لزيارة كوبا والأرجنتين، البلد الذي وقعت معه العديد من الاتفاقيات بما في ذلك اتفاقية بشأن التعاون النووي.

من المعروف أنّ الأرجنتين تواجه صعوبات متنامية في جذب رؤوس الأموال الدولية، وكانت بدأت تسعى إلى توسيع مشاركة مؤسسة الغاز الروسية العملاقة «غازبروم» في حقل آبار «فاكا موريتا» الجنوبي، الذي يعتبر واحداً من أكبر احتياطيات الصخر الزيتي والغاز في العالم.

وصرّح الرئيس الروسي أنّ الأرجنتين تعدّ «شريكنا الاستراتيجي الرئيسي في أميركا اللاتينية»، علما بأنّ هذا البلد، من الناحية الاقتصادية، هو فقط رابع شريك تجاري لروسيا في المنطقة، فقد اقتصر التبادل بين البلدين على اكثر من 2 مليار دولار في عام 2013، لكنه نما بنسبة 30 في المئة في 2014.

وفي الوقت نفسه، تعتبر العلاقات بين واشنطن وبوينس آيرس باردة، وهي ليست جيدة مع برازيليا منذ اندلاع فضيحة تجسّس وكالة الأمن القومي الأميركي على البرازيل. فقد برزت شعارات ضدّ الامبريالية الأميركية لتصبح شائعة من قبل بعض الحكومات في المنطقة، مثل فنزويلا وبوليفيا والاكوادور.

وبالإضافة إلى روسيا التي تربطها اتفاقيات اقتصادية مهمة مع فنزويلا، تقفز الصين على المسرح كقوة جذب كبيرة جديدة في أميركا اللاتينية.

فقد قام الرئيس الصيني بجولة عبر المنطقة في الأرجنتين، بصحبة وفد من 250 من رجال الأعمال، وأعرب عن اهتمام الصين الخاص بالاستثمار في مجال الطاقة والنقل. ثم تابع جولته في أميركا اللاتينية بزيارة فنزويلا وكوبا.

وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري للبرازيل وتشيلي وبيرو، والثاني في عدد متزايد من بلدان أميركا اللاتينية.

وقال المدير المشارك لمركز البحوث الاقتصادية والسياسة مارك ايزبروت «منِ الواضح أنّ حكومة الولايات المتحدة لا تحبّ ذلك، وإن كانت لا تفصح عنه علناً». وأضاف ايزبروت أنّ الولايات المتحدة «جنباً إلى جنب مع عدد قليل من الحلفاء الأثرياء، هيمنت لـ70 عاما على المؤسسات الاقتصادية الأكثر أهمية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومؤخراً أيضاً على مجموعة G–8 ومجموعة G–20، وهي من صاغت ووضعت قواعد منظمة التجارة العالمية.

ثم أشار في حديثه مع وكالة «انتر بريس سيرفس» الى أنّ بنك كتلة «بريكس» هو «البديل الأول الذي يمكن لبقية العالم أن يكون له صوت فيه، واشنطن لا ترغب في المنافسة». لكن اهتمام الديبلوماسية الأميركية مركّز الآن في أوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط.

أياً كان الأمر، فالواقع هو أنّ هناك قوى جديدة تلعب على مسرح هذه المنطقة. فتواصل دول «سوق الجنوب» (ميركوسور) – الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا – التوجه نحو المحيط الأطلسي، والتفاوض على اتفاقية للتجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي.

وفي غضون ذلك، يتعزز أيضاً تحالف المحيط الهادئ (كولومبيا وتشيلي والمكسيك وبيرو) بينما تنخرط الثلاثة الأخيرة في مفاوضات عبر المحيط الهادئ.

في مثل هذا السيناريو، يمثل تواجد الصين وغيرها من أعضاء كتلة «بريكس» بأدوات مالية جديدة، تحدياً للمنطقة للعثور على توجهات اقتصادية أخرى. لكن في الوقت الراهن، لا تزال العلاقات تركز على استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام في أميركا اللاتينية (المعادن والهيدروكربونات، والزراعة) مقابل السلع المصنّعة ورأس المال.

وللدلالة على التحوّلات التي ستواجه الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، تتوجه دول البريكس إلى إصلاح النظام المالي الدولي، حيث أعلنت هذه الدول في ختام قمتها السادسة التي عقدت في فورتاليزا في البرازيل، في منتصف شهر تموز، اتفاقيتين لإنشاء بنك للتنمية وصندوق للاحتياطيات النقدية، كمؤسستين ماليتين تابعتين لمجموعة «بريكس». ومن المعروف أنّ دول «بريكس» لا تخفي عدم ارتياحها لعرقلة واشنطن وحلفائها عملية إصلاح المنظومة المالية والنقدية الدولية. ولذلك، قد يُنظر إلى إنشاء المؤسستين الجديدتين كبديل محتمل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن المقرّر أن يمنح بنك التنمية، الذي سيكون مقرّه في شنغهاي، قروضاً لتمويل المشاريع طويلة الأمد وفق شروط تتفق عليها الدول الخمس يُفترض أن تكون مغايرة لشروط الصندوق والبنك الدوليين. وسيرى البنك النور ويبدأ بتقديم القروض فعلياً في عام 2016، بعد إقراره على مستوى السلطات التشريعية في البلدان المعنية. ويقدر الاحتياطي المشترك على الأرجح بـ240 مليار دولار يسمح لها بتفادي الاستعانة بصندوق النقد الدولي.

**دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية**
**في شركة المباني تاورز ش.م.ل.**

يتشرف مجلس إدارة شركة المباني تاورز ش.م.ل. بدعوة السادة المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية المدعوة للانعقاد عند الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة في **10/10/2014 في الضبية، بناية المباني، الطابق السابع، وذلك للبحث واتخاذ القرارات في جدول الأعمال التالي**:

1 ـ الاستماع إلى تقريري مجلس الإدارة العام والخاص عن حسابات السنة المالية 2013.
2 ـ الاستماع إلى تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن حسابات السنة المالية 2013.
3 ـ المصادقة على حسابات السنة المالية 2013 وتخصيص النتائج.
4 ـ إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن سنة 2013.
5. إعطاء التراخيص سنداً لأحكام المادتين 158 و159 من قانون التجارة.
6 ـ تعيين مفوض مراقبة أساسي عن أعمال الشركة للسنة المالية 2014 وتحديد أتعابه.
7 ـ أمور مختلفة وطارئة.

على المساهم الذي لا يستطيع الحضور ويرغب بتوكيل مساهم آخر للحضور عنه تحرير وكالة رسمية أو عادية له. على الوكيل إبراز وكالته إلى هيئة مكتب الجمعية فور تشكيلها عند بدء الاجتماع تحت طائلة رفض الحضور.

**رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام**
**كميل اسكندر رزق**

---

# مخاطر في طريق الانتصار

**■ رامز مصطفى**

منذ السادس والعشرين من آب الماضي، يكون قد قطع اتفاق وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية والعدو الصهيوني، الذي دعت إليه القيادة المصرية، أكثر من نصف المدة الزمنية، والتي تحدّدت بمدة الشهر. ومع انقضاء هذه المدة حتى الآن لم تدع مصر الطرفين الفلسطيني و«الإسرائيلي»، من أجل استكمال المفاوضات الغير مباشرة للاتفاق على العناوين التي قيل إنّ الطرفين قد توصلا إليها، وبالتالي الاتفاق على آليات تنفيذ ما اتفق عليه.

ولكن في المتابعة لا شيء يؤكد أنّ العدو الصهيوني غير مكترث لما تمّ الاتفاق عليه برعاية مصرية، بل إنّ قياداته السياسية والعسكرية والأمنية يتصرفون على نحو أنهم من انتصر، وفرضٍ على الجانب الفلسطيني شروطه ومطالبه، «طبعاً العدو الصهيوني يكذب، بهدف تخفيف حدة الاحتقان التي تتعرّى جبهته الداخلية بسبب إخفاق حكومة نتنياهو في تحقيق أين من أهداف الحرب على غزة». وهو أي «الإسرائيلي» يوظف حلفاءه الدوليين والإقليميين من أجل الذهاب بعيداً في اتجاه تشكيل ما يشبه اللوبي للضغط في استمرار الحصار ولو بطرق ملتوية، وتحت ذريعة تلبية المتطلبات الأمنية «الإسرائيلية». وبالتالي توظيف مسألة إعادة إعمار غزة في ابتزاز الفصائل الفلسطينية في موضوع سلاح المقاومة. في وقت يسعى فيه نتنياهو من أجل ترميم ائتلافه الحكومي، والتخفيف من حدة الخلافات الدائرة بين الأطياف والمكونات السياسية في الكيان الصهيوني والحكومة، تحت مسوغ أنّ تهديد قطاع غزة لا يزال قائماً.

وفي المقلب الآخر، أي على الجانب الفلسطيني هناك الكثير من المخاطر التي تقف عقبة أمام الانتصار الذي حققه الشعب الفلسطيني ومقاومته، في الصمود والتصدي البطوليّين في مواجهة العدوان الصهيوني على مدار واحد وخمسين يوماً. ما يستدعي التنبّه إلى ما يواجه أهلنا في قطاع غزة من تحديات تمثل في حال عدم القيام بما هو متوجب على القوى الفلسطينية مخاطر جدية، قد تطيح بكلّ ما راكمه شعبنا من منجزات، بفضل تضحياته، على طريق خلاصه من الاحتلال وحصاره الظالم. ومن هذه المخاطر المطلوب التنبّه لها والعمل المسؤول من أجل تجاوزها.

## وقف الاتهامات المتبادلة بين حماس وفتح

فصل جديد من فصول التراشق والاتهام المتبادل فتحت أبوابه على مصراعيه بين حماس وفتح. ما أن توقف إطلاق النار حتى عادت حروب تبصم المشهد الفلسطيني من جديد، وحتى قبل أن يُثبت الشعب الفلسطيني انتصاره في رفع الحصار، وفتح المعابر، والبدء في بناء المطار، وتشييد الميناء، والتخلص من المنطقة العازلة في غلاف غزة ليعود المزارعون الفلسطينيون إلى أرضهم، وينعم الصيادون الفلسطينيون بحرية الصيد في عمق 12 ميلا. والاطمئنان إلى أنّ القطاع والضفة وحدة موحدة من خلال الممرّ الآمن للفلسطينيين في كلا الاتجاهين، وفي ظلّ حكومة وحدة. حرب السجالات التي ترتفع وتيرتها، إذا ما استمرّت من شأنها أن تطيح بكلّ شيء. وما لم يتمكن العدو الصهيوني أن يحققه في الميدان، سيمنحه إياه الانقسام المتجدّد. عندها سيبدأ الشرخ يجد طريقه إلى داخل الوحدة الصلبة ما بين المقاومة وبيئتها الشعبية. التي بقيت حتى الآن صامدة في وجه المحاولات «الإسرائيلية» المتكرّرة منذ العام 2008 – 2009 والعام 2012.

المؤسف في الأمر أنّ الاتهام والسجال هذه المرة يأخذ شكل التخوين والعمالة والارتهان والكذب... الخ. ما يوحي أنّ هناك تبرئة للعدو الصهيوني على عدوانه الهمجي على قطاع غزة، حيث يُفهم من هذه التصريحات في أكثر من مكان، أنّ ثالوث العدوان الصهيوني «نتنياهو ويعالون وغانتس»، هم في موقع ردّ الفعل لا الفعل، بمعنى الدفاع عن النفس.

وكأنّ قطاع غزة بأهله وفصائله هو المعتدي. والمؤسف أنه وعلى الرغم من تغليف الكثير من هذه التصريحات وربطها باعتبارات المصلحة الوطنية، والتشديد في الحرص على العمل الوطني، والتمسك بالمصالحة. ولكن ذلك لا يلغي أنّ هناك ما يتعلق بالسلطة، وتقاسمها. وحتى لا نكرّر ما ورد في التصريحات من هنا أو هناك، وتحديداً ما أدلى به رئيس السلطة الفلسطينية وهي من العيار الثقيل. كمن يبدو يصبّ الزيت على النار. ندعو كلا الطرفين إلى تقديم المصلحة الوطنية على ما دونها. وبالتالي التوقف عن هذا التراشق لا في وسائل الإعلام، أو في الاجتماعات التي تأكد أنّ لا قدسية لها، على خلفية تسريبه من محاضر الاجتماعات المشتركة في الدوحة برعاية أميرها. ولم يعد من جوهر «المجالس في الأمانات» إلاّ الكلمات الفارغة من كل قيم ومثل. الأمر الذي لم تنفه كل من قيادات حماس والسلطة، بل أكدت صحة هذه المحاضر.

المهم الآن وفي اللحظة السياسية الراهنة، أنٍ يتمّ ترتيب اللقاء بين حماس وفتح، وليس ثنائياً، بل وبحضور الإطار القيادي الموقت لحلّ كلّ ما جاء من اتهامات من قبل حماس وفتح. وتشكيل لجنة خماسية من حركة فتح للقاء قيادة حماس أيضاً من شأنه أن يخفف حالة الاحتقان التي بدأت في تداعياتها تتسلل إلى الوسط الشعبي الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة والضفة الغربية. وإن استمرار هذا السجال سيوفر مادة دسمة تقدم للكيان الصهيوني وقياداته، لكي ينفذ مرة جديدة موظفاً هذه الانقسام في فرض وقائعه على الأرض، وخصوصاً في قطاع غزة والتنصل من كلّ التزاماته. وهذا ما أكد عليه مؤخراً نبيل عمرو في مقالته بعنوان «المفاوضات من عبد السلام... إلى عزام»، حيث كتب «وبعد أكثر من عقدين من الزمن... وبعد أكثر من مائة ألف ساعة حوار ومفاوضات مع الإسرائيليين، برعاية أكثر من طرف عربي ودولي، وصلنا إلى ما نحن فيه الآن»، أي لا شيء بعد عقدين من الزمن. وبدوره أحمد قريع وفي مقالة له يُقرّ أنّ أوسلو كان مضيعة للوقت، فكتب «المخطط الإسرائيلي الذي ما زال، ولم يتغيّر هو فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وهذا هو المخطط الإسرائيلي، وهذه هي الاستراتيجية الإسرائيلية، فصل غزة وتقطيع أوصال الضفة الغربية بالمستوطنات أو الطرق الالتفافية». (وإن من خارج النص، كان ملفتاً أن يتزامن هذان المقالان في هذا التوقيت. مما يطرح سؤالا: هل المقصود أنّ الوفد الفلسطيني الموحد إلى القاهرة بأن عليه ألا يتعب نفسه، لأنه لن يحصل على شيء من الإسرائيليين؟ بحكم التجربة المريرة).

## إعادة إعمار قطاع غزة

إنّ المهمة الملحة والمستعجلة، هي عملية بدء إعادة إعمار قطاع غزة، حيث المنازل والمساجد والمدارس والمرافق والأبراج المدمّرة تفوق التصور، أكثر من عشرة آلاف مجموع ما دمّرته آلة العدوان الصهيوني. مضافاً إليها ما هو مدمّر أصلاً في عدوانيْ العام 2008 – 2009، والعام 2012، ولم يُعد إعمارها بسبب السياسة العدوانية التي تتبعها حكومة الكيان الصهيوني. وتمثل عملية إعادة الإعمار هذه، التحدي الحقيقي أمام الفصائل والسلطة الفلسطينية. بل عليها ستترتب أشياء كثيرة، بسبب أنّ المتحكم في هذه العملية الدول المانحة من أوروبية وخليجية، وتقف الإدارة الأميركية في مقدمة هؤلاء من موقع القائد والمايسترو إذا جاز التعبير. وعلينا ألاّ يغيب عن بالنا أنّ موضوع رواتب الموظفين في غزة، وعلى الرغم من تكفّل قطر بدفعها، إلاّ أنّ الإدارة الأميركية ومن خلفها «الإسرائيلي» قد أجهضا الأمر. وهي... أيّ الرواتب من نقاط السجال والتراشق المتجدّد بقوة بين حماس وفتح. ولا يعني بأيّ حال من الأحوال أنّ موعد انطلاق مؤتمر «المانحين» لإعادة «اعمار غزة» في الثاني عشر من تشرين المقبل في القاهرة، سيضع قطار إعادة البناء لما دمّره العدو الصهيوني على سكة الانطلاق. والتجارب تدلّ إلى ذلك منذ العام 2008 – 2009 والعام 2012. والخطير في الأمر أنّ موضوع إعادة الإعمار سيكون موضع ابتزاز من قبل الدول المانحة، وتحديداً الإدارة الأميركية التي ستحاول فرض معادلة المقايضة، بمعنى إعادة البناء مقابل السلاح، أو وضعه تحت الرقابة الدولية الشديدة. وهذا ما تسعى إليه «إسرائيل». ومع بدء ظهور العديد من الدراسات حول الأضرار وتكلفة عودة الحياة بشكل طبيعي إلى غزة، التي تعمل عليها المؤسّسات المختصة. والتي تراوحت بين 3 و 7 مليار دولار. بالإضافة إلى ما تحدثت عنه الأمم المتحدة حول المدة الزمنية التي تحتاجها غزة لعودة الحياة إلى طبيعتها، تراوحت بين 15 و 18 سنة وهي مدة مبالغ فيها، ولكنها تكشف حقيقة النوايا المبيّتة لشعبنا في القطاع. والأخطر هو المستجدّ الدولي والإقليمي المتمثل في الخطر الداهم لما يُسمى «تنظيم داعش». الذي تعمل الإدارة الأميركية هذه الأيام على بلورة تحالف دولي ـ إقليمي، بهدف محاربة هذا التنظيم. مما يعني أنّ الأولويات قد تتبدّل على ضوء هذا الطارئ الداهم على المنطقة والعالم. بمعنى أنّ العالم اليوم منشغل في هذه القضية الخطيرة، وليس في مقدوره تحمّل نفقات الحرب على «داعش» من جهة، وتمويل إعادة إعمار غزة، والتي تحتاج إلى موازنة ضخمة. وعليه قد تدخل عملية إعادة البناء في سبات لا أفق له. وإذا ما أرادت بعض الدول المساهمة سيتمّ إخضاع الأمر لمعايير «أمريكية – إسرائيلية»، في نهاية المطاف ستجهض مساعي هذه الدول في مدّ يد المساعدة.

من أجل ذلك بدأ الحديث لتسويق فكرة الحلول البديلة، في تأمين كرافانات، توضع في الأحياء والمخيمات التي تعرّضت للقصف الوحشي الصهيوني في الشجاعية وخزاعة والتفاح وغيرها، خصوصاً أنّ موسم الشتاء على الأبواب. وبالتأكيد سيخلق تأخير عملية إعادة بناء ما دمّره العدوان، جملة من الصعوبات والمشكلات التي يصعب معها ضبط الشارع الفلسطيني في غزة. الأمر الذي بدأ عدد من القيادات الفلسطينية التنبيه منه. وهذا من جملة الراهنات التي تعمل عليها «إسرائيل».

## الهجرة خارج قطاع غزة

إنّ انسداد الأفق الحياتية والاقتصادية، الناجمة عن استمرار تضييق الحصار على غزة، أو تنظيمه بالوسائل المختلفة. وبالتالي التأخر في إعادة إعمار غزة، مضافاً لذلك تفاقم الخلافات الداخلية الفلسطينية، وتحديداً بين حماس وفتح. من شأنه أن يدفع الكثيرين من أبناء قطاع غزة، إلى التفكير الجدي بالهجرة وترك غزة، نحو المغتربات، وبشتى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة. وما أظهره استطلاع للرأي الذي أعده الدكتور نبيل كوكالي، وقام بنشره المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي. وحول سؤال المستطلعين: «لو كان باب الهجرة مفتوحاً أمامك، هل تفكر في مغادرة غزة إلى بلاد أخرى؟ الجواب: 25،0 في المئة نعم و 72،2 في المئة كلا و 2،8 في المئة لا يعرف. صحيح أنّ نسبة الرافضين كانت الأعلى، ولكن مع استمرار انسداد أفق الحياة وفرص العمل، وعدم إعادة الإعمار فإنّ نسبة الموافقين ستزداد على حساب نسبة الرافضين للهجرة. وهذا ما تمّ كشفه عن شبكات دولية منظمة تعمل على تهريب الشباب الفلسطيني من غزة نحو ايطاليا واليونان بهدف النيل من المجتمع الفلسطيني ودفعه إلى التصدّع. وفي الوقت الذي ننتظر فيه، ونتيجة التصدي البطولي للمقاومة، وتمكّنها من قصف المدن الفلسطينية المحتلة والمستوطنات في غلاف غزة، أن يدفع المستوطنين الصهاينة إلى الهجرة المعاكسة. وإذ نجد أنفسنا أمام خطر داهم وهو هجرة شبابنا الفلسطيني بحثاً عن مورد للرزق وفرص العمل، الغير متاحة في غزة، التي تضاعفت فيها نسبة البطالة نتيجة الحصار والعدوان.

إنّ هذه المخاطر تشكل في مجموعها تحديات مضافة إلى حجم التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية. مما يُحتم على قوى الشعب الفلسطيني العمل على مواجهتها والتصدي لها بمسؤولية وطنية، تبدأ من خلال رأب الصدع في الساحة الفلسطينية، حيث استولد من جديد سجال وتراشق إعلامي وسياسي من العيار الثقيل بين حماس وفتح. وحلّ هذا الموضوع يمثل شرطاً إلزامياً من أجل أن نصل جميعاً بالسفينة الفلسطينية إلى برّ الأمان، وتثبيت الانتصار الذي حققه شعبنا ومقاومته في قطاع غزة.

---

حلف التآمر على سورية يستنفر

# هل أنهى «داعش» ما أوكل اليه من مهام في خريطة «الشرق الأوسط الجديد»؟

**■ حاتم الشلغمي – تونس**

لم يعد خافياً على المتابعين للشأن السياسي أنّ التحالف القائم بين ثالوث الصهيونية العالمية والرجعية العربية والدين السياسي حامل مشروع «الربيع العربي» يرمي الى تحقيق أهداف مزدوجة ومتناقضة من جهة وأهداف استراتيجية ذات أولوية مطلقة من جهة أخرى، وهي أهداف راسخة في العقل الغربي بعامة، ودوائر القرار الأميركي بخاصة، يبقى مرماها الرئيس في الشرق الأوسط، والتي وصفها السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير بمناسبة عيد الانتصار بـ«المسار»، بمعنى نسق الأدوات والتكتيكات والمخططات التي تخدم هذه الأهداف الرسمية.

لم يعد خافياً أيضاً أنّ انتصار المقاومة اللبنانية على الكيان الصهيوني، أداة الاشتباك الأولى في الشرق الأوسط، كان منعرجاً تاريخياً وحاسماً في تاريخ المنطقة في مواجهة المشاريع الغربية بعامة، وفي تاريخ الصراع العربي - «الاسرائيلي» بخاصة. فكان هذا الانتصار إعلاناً رسمياً صريحاً عن سقوط مشروع «الشرق الأوسط الجديد» (أو بالأحرى نسخة منه) الذي أفصحت عنه وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس من قلب تل أبيب و في أوج الحرب، قبل أن تبتلع غصّة الهزيمة التي لا تزال في حلق الإدارة الأميركية بنسختها «الأوباماوية».

ولا يخفى علينا جميعاً أنّ الدولة الوطنية السورية، حاضنة المقاومة وقلعة الصمود الأخيرة، تتعرّض لأسوأ نسخة من المشروع ذاته عبر فرض حرب ضروس تحالفت فيها كلّ المتناقضات، وتآزرت فيها أجهزة المخابرات المائة التي تدور في فلك وكالة المخابرات الأميركية ووُضعت في ميزانيتها مليارات الدولارات، ولكن الدولة السورية تنجح في كشف المؤامرة وتفكيكها، وتنجح في الصمود وينجح جيشها العربي في فرض معادلاته الى أن أوصل البلاد الى الانتخابات التي منح فيها ملايين السوريين داخل الجغرافيا السورية وخارجها ثقتهم في الرئيس بشار الأسد الذي أصبح رمزاً أسطورياً لصخرة الصمود.

صمدت سورية، لكن حلف التآمر والعدوان لم ييأس، وما زال يراهن على إسقاطها، بل يتحدّى أخطاراً قد تهدّد وجوده بارتداد الخطر الإرهابي التكفيري الذي اكتنز خبرة قتالية عالية وفائض عنف كارثي حتماً أنه سينزل كالسجّيل على هذا الحلف وبلدانه التي صدّرت الإرهاب إلى سورية.

في هذا السياق لن نتحدّث عن «داعش» بما يعبّر عنه من عقلية وعقيدة، سياسية أو عسكرية. فلقد تحدث العديد من المقالات والحوارات عن هذا التنظيم كنسق وكحالة، بمعنى جيل جديد للإرهاب أو بالأحرى حفيد جيني لتنظيم «القاعدة»، التلميذ النجيب لوكالة المخابرات الأميركية، والذي كان أداة لحرب شاملة على الاتحاد السوفياتي، وإنشاء منطقة عازلة تحول دون الترابط الروسي ـ الصيني ـ الإيراني، والذي شكّل ذريعة لاحتلال افغانستان بدعوى «مكافحة الإرهاب» التي تعيدنا من جديد إلى المشهد في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً في سورية والعراق.

فالحلف الدولي «لمكافحة الإرهاب» الذي يقوده أوباما، والذي كان يُسمّى من قبل «أصدقاء سورية»، قدّم الغطاء السياسي والعسكري لتكوين كل أصناف الجماعات المسلحّة في سورية، وتغاضى عن عمليات التسفير والتسليح والشحن والتمويل، يريد هذا الحلف «مكافحة الإرهاب» بعد استنفاذ كلّ أشكال الاستثمار فيه، وأوباما الذي ما زال يغوص في مستنقع أفغانستان بدعوى محاربة «القاعدة» الإرهابية، يفتح تنظيم «طالبان» مكتباً على مقربة من قاعدة العيديد الأميركية العسكرية في قطر، وهي قطر نفسها التي يشكرها رئيس الوزراء اللبناني تمّام سلام «بكلّ قوة» على جهودها في الوساطة مع «داعش» في قضية اختطاف وأسر بواسل الجيش الوطني اللبناني في عرسال. أوباما الذي يريد مكافحة الارهاب وحليفه الرسمي المملكة السعودية التي تحتضن قواعد بلاده العسكرية كاحتضانها للعقيدة الوهابية التكفيرية، منطق «داعش» الأصلي، والذي يعلن عن إقدامه على إنشاء معسكرات تدريب لمن بايع «داعش» في يوم ليس ببعيد... الأمر الذي يجعلنا نتساءل: ما هو الإرهاب الذي يريد أوباما محاربته بالضبط؟ وهل أنّ «داعش» العراق ليس «داعش» سورية منطقاً وعقلاً وعقيدة، لكي يتمّ وصفها بالقوى «المعتدلة» التي يجب دعمها في مقاتلة النظام في سورية سواء من جهة الشرق او الجنوب من جهة القنيطرة؟

اذن... لنفهم انطلاقاً من كلّ ما سبق من أسئلة ومن أحداث، أنّ «داعش» قد قام بما أوكل اليه من مهام وهي إنشاء منطقة عازلة تفصل إيران والعراق عن سورية وتثبيت خارطة كردستان العراق (الوسيلة الاولى نحو تفتيت كامل البلاد) والعبث بالبشر والارض والتاريخ والعقائد لتكريس ذريعة التدخل الأميركي في المنطقة، الذي بقدر ما يسعى الى «تقليم أظافر» داعش وإعادته الى الجغرافيا السورية، فهو أيضا يسعى جاهداً لفرض حرب ضروس على الجيش العربي السوري الذي يحارب الإرهاب بكلّ جدية منذ ما يقارب الأربع سنوات، ومن ثمّ الاستفراد بالمقاومة اللبنانية ذات العقيدة القتالية العالية التي تصنّف في العقل الأميركي بأنها «إرهابية» فقط لأنها تعادي «إسرائيل» التي تدخل على الخط ضمن السيناريو المتكامل لمحاصرة أضلع محور المقاومة من غزّة الى الموصل مروراً بالقنيطرة.

اذن... الحرب على الإرهاب تعدّ الحيلة الأميركية «الاسرائيلية» الجديدة القديمة التي تسعى لتنفيذ الاهداف الاستراتيجية الرئيسية، ألا وهي قتال دمشق ومحاولة إسقاط نظام الرئيس بشّار الاسد، الذي أسقط بفضل صموده وبسالة جيشه، كلّ المساعي الوحشية والمحاولات الإرهابية التي تريد تفتيت سورية وتفكيكها، وبالتالي تفكيك كامل محور المقاومة والممانعة.

بعدما تقهقر «داعش» ووصل بوحشيته الى الحدّ الأقصى الذي استوفى من خلاله أغلب المهام الاستراتيجية الموكلة اليه في الشرق الأوسط، الذي يبدو «جديدا» بفرض واقع الدم والمأساة على كلّ شعوبه، استنفر حلف العدوان على سورية نفسه في خضم سيناريو هوليودي قديم –جديد تحت مسمّى «محاربة الإرهاب»، الذريعة المؤكدة لفرض تدخّل جديد في سورية، أو شنّ عدوان عليها، يجب على محور المقاومة وحلفائه وضع خطوط حمراء وإعادة ترتيب الأوراق وتغيير قواعد اللعبة، ومنها قواعد الاشتباك التي تتيح له استباق ونسف كلّ ما يُحضَر له.

---

# «داعش» والاستراتيجية الأميركية لمكافحة الإرهاب

**■ حميدي العبدالله**

تقوم الاستراتيجية الأميركية لمكافحة التنظيمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم «داعش»، على ركيزة وحيدة أساسية، هي الضربات الجوية، سواء عبر الطائرات من دون طيار أو الطائرات الحربية الهجومية.

هذه الاستراتيجية جرى اختبارها على مدار عقد ونصف من الزمن وثبت فشلها، فالضربات الجوية الأميركية في العراق وأفغانستان المدعومة بقوات كبيرة محلية وأجنبية تفوق أعدادها في كلّ بلد من البلدبن (500) ألف جندي، لم تقض على طالبان في أفغانستان، بل ألحقت الهزيمة بقوات «الناتو» التي بدأت بالانسحاب من أفغانستان، وفي العراق فشلت الولايات المتحدة بالقضاء على المقاومة واضطرت إلى الانسحاب وتحصّن «داعش» في المناطق التي كانت معقلاً للمقاومة، وفشل الاحتلال الأميركي الغربي المدعوم من القوات العراقية بالقضاء عليه، وعند أول فرصة سيطر «داعش» على حوالى أكثر من نصف مساحة العراق.

وفي اليمن تقوم الطائرات الأميركية، سواء الطائرات من دون طيار أو الطائرات الحربية، بشنّ غارات على مواقع تنظيمات «القاعدة»، إضافةً إلى الغارات التي يشنها سلاح الجو اليمني منذ أكثر من عشر سنوات، وبدلاً من القضاء على تنظيم «القاعدة» هناك، فإنّ هذا التنظيم آخذ بالتوسّع والسيطرة على مناطق إضافية في جنوب اليمن ووسطه.

طرح هذا الفشل الواضح أسئلة كثيرة حول فعالية ومستوى تأثير الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأميركي حول مكافحة الإرهاب، وبديهي أن أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب في ضوء تجارب عالمية كثيرة لا يمكنها أن تنجح إذا لم تتضمّن العناصر الآتية:

أولاً، أن تكون الدول والجهات التي تتولّى تنفيذ هذه الاستراتيجية تناهض الإرهاب فعلاً، ولا تتحالف معه بأيّ شكل من الأشكال، ولا تسعى إلى توظيفه لتحقيق أهداف سياسية، عبر توفير الغطاء المباشر أو غير المباشر له.

ثانياً، أن لا تكون الأطراف المنخرطة في الحرب على الإرهاب مكروهة من شعوب المنطقة ومتهمة بممارسة الإرهاب أو دعم الكيانات والجماعات الإرهابية، فمثلاً الحكومات الغربية وعلى رأسها الإدارة الأميركية مكروهة من شعوب العالم، ومتهمة بممارسة إرهاب الدولة أو دعم إرهاب الكيان الصهيوني، وبالتالي فهي مطعون بمصداقيتها، إضافةً إلى أنها كانت حليفة للإرهاب، ومتهمة بأنها هي التي ساعدت على ولادة تنظيمات القاعدة، وحصولها على الدعم والخبرات العسكرية، سواء في أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، أو في سورية الآن.

ثالثاً، أن تكون مواقف الدول المنخرطة في الحرب على الإرهاب، سواء الدول الغربية أو دول المنطقة، حازمة في مواقفها إزاء التنظيمات الإرهابية، لا أن تكون متواطئة أو تمارس سياسة غضّ النظر، على غرار مواقف الحكومات الغربية، وحكومات دول في المنطقة مثل السعودية وقطر وتركيا.

---

# جبهة القنيطرة تترجم تفاهم أوباما ـ عبدالله

أن يختار الرئيس الأميركي ذكرى الحادي عشر من ايلول للإطلالة على الأميركيين بإعلان الحرب ضدّ «داعش» دليل ذكاء إعلامي، أما أن يختار الذكرى للإعلان عن التحالف مع الملك السعودي في حرب عنوانها ترسيخ قيم الديمقراطية فقمة الغباء السياسي.

يعلم الأميركيون حكومة وأجهزة ورأياً عاماً أنّ «القاعدة» التي ضربت في الحادي عشر من أيلول ترعرعت في الحضن السعودي الثقافي والتربوي، وفي الحضن الأميركي المخابراتي، وأنّ «داعش» المولود من نسل «القاعدة» إعادة إنتاج لزواج سفاح سعودي أميركي جديد بذات الرهانات والأوهام.

كما كان الزواج السري الأول تحت عنوان العداء للاتحاد السوفياتي وكانت أحداث الحادي عشر من ايلول من نتاجاته الطبيعية كان الزواج العلني الثاني تحت عنوان العداء لسورية وسيكون الكثير من تداعياته، لأنّ الأميركي بإعلان توبته عن الرهان على استخدام الإرهاب التكفيري لقضاء حاجاته لا يستطيع أن يحالف ذات مجمع النفايات الفكرية الذي أنتجها كالمستجير من الرمضاء بالنار.

أن يكون العدو الأصلي للتحالف الأميركي السعودي المسمّى حلف كيري هو سورية، وأن يكون العدو الجانبي هو «داعش» يعني خلافاً لما تعلنه واشنطن أنّ الحرب على «داعش» تستدعي حشد القدرات لإنهاء الإرهاب كأولوية لأنّ الادّعاء بقدرة واشنطن وحلفائها مكشوف الفاعلية سلفاً من حرب أفغانستان، فالذي يدّعي القدرة في المكان الأصعب كان عليه إثباتها بدلاً من الهرب من مواجهتها في المكان الأسهل، فمَن فشل في وجه القاعدة كيف سينتصر في وجه من هو أشدّ خطراً منها كما يقول، ومن فشل في وجه الأقلّ خطراً منفرداً كيف سيقاتل الأشدّ خطراً ومعه الدولة السورية التي جهد لثلاث سنوات أن يقاتلها ومعه كلّ حلفائه الذين يعيد التحالف معهم لقتال «داعش» بعد أن كان في صلب حلفه نفسه «داعش» وأخوات «داعش» وهُزموا مجتمعين، فهل يصدق أنّ أحداً سيصدق هذه الأكذوبة؟

يعرف الأميركيون منذ أحداث الحادي عشر من ايلول أنّ السعودية خصمهم الحقيقي إنْ ارادوا ضرب الإرهاب، كما هي خصمهم الحقيقي إنْ كانوا مخلصين للديمقراطية، وبذات القدر يعرفون أنّ طريق القضاء على خطر الإرهاب والفشل في الحروب بعد تجارب العراق وأفغانستان، التي تجذّر معها الإرهاب، وحرب تموز 2006 التي انتصرت فيها المقاومة، أنّ طريق الحقيقة رسمته لهم وثيقة بيكر ـ هاملتون التي دعت إدارة البيت الأبيض منذ ثماني سنوات إلى حلّ عادل للقضية الفلسطينية وفقاً للقرارات الدولية والاعتراف بالقوى الصاعدة في المنطقة وحجمها من إيران إلى سورية إلى المقاومة، وهذا الحلف هو خير حليف لمن يريد حرباً حقيقية على الإرهاب.

قرار البيت الأبيض بالتحالف مع السعودية يعني الرهان على ثلاثة، مزيد من المال للشركات الأميركية بدلاً من مزيد من الأمن للأميركيين، والاستثمار على إرهاب آخر بدلاً من «داعش»، وتثبيت أمن «إسرائيل» كبوصلة للحلف المعلن نظرياً ضدّ «داعش».

هذا يعني أنّ جبهة النصرة ستكون محظية الحلف الأميركي السعودي بعدما بدا أنّ جبهة أحرار الشام ولواء التوحيد وجيش دوما لزهران علوش تنهار وتسلك طريق الزوال من أرياف حلب وإدلب ودمشق.

جبهة القنيطرة ودرعا ستشهد حماوة متصاعدة بمال سعودي وتغطية أميركية.

«توب نيوز»

---

# أوباما والسعودية ضدّ الأسد

– في عيد ميلاده تلقى الرئيس بشار الأسد أجمل هداياه باتفاق الرئيس الأميركي مع الملك السعودي على العداء له.

– أن تسأل كلّ البشرية عن القوة التي تسبّب الحروب والكوارث والخراب والجوع والمرض سيكون الجواب أميركا.

– أن تسأل كلّ البشرية عن أشدّ الحكومات جهلاً وتخلفاً وتفاهة وبعيداً عن قيم الحضارة الإنسانية والديمقراطية وتأسيساً لثقافة التطرف والإرهاب سيقول لك بني سعود.

– أن لا يخجل أوباما من الحلف مع السعودية يعني أنّ أميركا لا تعنيها الديمقراطية.

– أن لا تخجل السعودية من حلفها مع أميركا يعني أنّ السعودية لا علاقة لها بالإسلام والعروبة.

– ماذا يجمع بنو سعود وأميركا ضدّ الأسد ما دامت ديمقراطية أوباما تنقص السعودية وعروبة وإسلام السعودية ينقصان أوباما؟

– الذي يجمعهما في العداء للأسد ليس العداء لـ«داعش» كما يقولان، إذن لأنّ «داعش» ولد على العداء للأسد، ويُفترض أن يجمعهما به.

– يجمعهما العداء للأسد ما هو أصيل فيه وعكسه أصيل فيهما.

– السعودية وأميركا مع «إسرائيل».

– كلّ عام وأنت بخير أسد المقاومة.

**التعليق السياسي**